واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي (الجزائر أنموذجا)

The reality of associations' contribution to sustainable development through the social economy

د. سفاصن سعيدة

[1] جامعة الجلفة (الجزائر)، ***saidasefacene@gmail.com***

تاريخ الاستلام: 2023/05/03 تاريخ القبول: 2023/06/03 تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة واقع مساهمة التنظيمات الجمعوية في عملية التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني الذي أصبح وسيلة هامة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتي هي مطلب الشعوب بعد استفحال ظاهرة الفقر والبطالة في العالم وغياب مبدأ المساواة في توزيع الثروة، والجزائر التي ترتكز على سياسة اقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على الطاقات الغير المتجددة والرهان على أسعارها التي تعرف تقلبات وفق متطلبات السوق العالمية، أصبح الاقتصاد الاجتماعي ضرورة ملحة لمواجهة تبعات هذه السياسة التي تترجم في تفاقم نسبة البطالة والفقر (13.4% في 2021)،وأهمية هذه الدراسة تكمن في معرفة حجم المساحة التي أعطيت للجمعيات في هده المساهمة كشريك استراتيجي مع القطاعين الحكومي والخاص في تطبيق البرامج التنموية ، أم هي مجرد صمام أمان تستغله الدولة في أوقات الأزمات لمواجهة الأوضاع .

الكلمات المفتاحية: الجمعيات ،التنمية المستدامة ،الاقتصاد الاجتماعي ،العدالة الاجتماعية

Abstract:

This paper aims to identify the reality of the contribution of collective organizations to the sustainable development process through the social or solidarity economy, which has become an important means of achieving social justice. This act is a demand of peoples after the phenomenon of poverty and unemployment has escalated in the world and the absence of the principle of equality in wealth distribution. Algeria, which relies primarily on an economic policy based on non-renewable energies and betting on their prices that are subject to fluctuations according to global market requirements. Social economy has become a pressing need to face the consequences of this policy that interprets into an increase in unemployment and poverty rates (13.4% in 2021). The importance of this study lies in knowing whether the area given to associations in this contribution as a strategic partner with the public and private sectors in implementing development programs is real or just a safety valve exploited by the state in times of crisis to face situations

Keywords: *Associations, Sustainable Development, Social Economy, Social Justice*

1. مقدمة:

لقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بسنوات الخمسينات والستينات من القرن العشرين مع استقلال الدول من قارات إفريقيا واسيا وبداية مرحلة البناء والتشييد بعد تبني خطط تنموية للخروج من مخلفات الاستعمار ، لكن هو أيضا مفهوم صنعته جهود دوائر الهيئات الدولية كالأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية التابعة لدول المتقدمة التي عملت على إيجاد سياسات تخفف من حدة النتائج التي تفرزها سياساتها الاقتصادية الرأسمالية والتي لها اثر مباشر على الكرة الأرضية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية .

والتنمية المستدامة هي عملية مجتمعية تشارك فيها كل القطاعات ،فلا تقتصر على الجهة الرسمية فقط مجسدة في الدولة ولا على القطاع الخاص وإنما يجب أن يفتح المجال كما تلح عليه الأمم المتحدة أمام القطاع الثالث الذي يمثله المجتمع المدني لما له من دور فعال من خلال تنظيماته المختلفة وبالخصوص الجمعيات التي تعمل على ترجمة الخطط التنموي إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى الحد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تترجم في ظاهرتي الفقر والبطالة من خلال ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي أو التضامني الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفعيل مبدأ المساواة أمام الإنتاج والثروة .

بالنسبة للجزائر فان توسيع المجال أمام جمعيات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية بات مفروضا بعد المطلب الدولي (صندوق النقد الدولي)الذي اشترط على الدولة إسهام هذه التنظيمات المدنية في التنمية المستدامة وبعد قصور الدولة و أجهزتها في مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة وتلبية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعتبر حق من حقوق المواطنين و باتت تلبيتها شرط أساسي لتأمين الأمن الإنساني و الاستقرار الاجتماعي.

ومن هنا جاءت تساؤلات هذه الدراسة على النحو التالي :

كيف تساهم الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي؟

ماهي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في السماح بظهور هذه الجمعيات في الجزائر ؟

ماهو واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر ؟

أولا - الإطار المفاهيمي للدراسة

قبل الولوج في تحليل هذه العلاقة بين التنظيمات الجمعوية والتنمية المستدامة لابد كما تفرضه منهجية البحث الوقوف عند أهم المفاهيم التي سنتطرق إليها والتي وردت في مقدمة هذه الدراسة

1- مفهوم الجمعية

الجمعية لغة هي كلمة مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي "جمع" واسم الجمع يعطينا "جمعي"ومؤنثه "جمعية" وجمعها "جمعيات" ،فنقول جمع الشيء المفترق وجمعه أو اجمعه فاجتمع .وكذلك تجمع واستجمع، والمجموع، الذي جمع من هنا وهناك .وان لم يجعل كالشيء الواحد ،وجمعت الشيء إذا جئت به من هنا وهناك والجمع اسم لجماعة من الناس وللموضع الذي يجتمعون فيه.

أما اصطلاحا فيقابل كلمة جمعية في اللغة الفرنسية كلمة (Association) ،وقد ترجمت هذه الكلمة في اللغة العربية إلى كلمات مختلفة في المبنى ومتقاربة في المعنى ، فقد ترجمت إلى "رابطة "وتعني في هذا المعنى: "جماعة منظّمة تقوم بهدف متخصّص ومحدّد وفق قواعد معينة ونسق للقيادة، كما توجد بين أعضائها مصالح مشتركة، وعلاقات غير شخصية، وثانوية. وتختلف الرابطة عن الجماعات الرسمية، في دقّة الأهداف وخصوصيّة العلاقات وعندما تضاف إليها صفة "الطّوعية" يصبح مضمونها : "جماعة متخّصصة ومنظّمة تنظيما رسميا تقوم عضويتها على الاختيار الحرّ للأفراد، من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح " .

كما ترجمت كلمة (Association)إلى منظمة ورابطة في آن واحد وعني بها "تنظيم رسمي يكتسب عضويته بالاشتراك وله أهداف مشتركة ومحددة نسبيا وتتكون العلاقات بين أفراده من الاتصالات المتبادلة والاستجابات ذات الطبيعة الدائمة التي تختلف عن مجرد الاتصال المؤقت وعندما تضاف كلمة طوعية إلى المنظمة تصبح في معنى الجماعة الاختيارية ويصبح الهدف من نشاطها غير الحصول على الربح.

وترجمت كلمة (Association) بمعنى" جمعية "، وقصد بها "جماعة ذات صفة اختيارية مكونة من عدة أشخاص تعمل لغرض معين غير الحصول على الربح المادي. وتكون للجمعية شخصية اعتبارية بمجرد إنشائها، على أنه لا يحتجّ بهذه الشّخصية اتجاه الغير إلا بعد أن يتم إشهار نظام الجمعية بالطريقة التي يقرّرها القانون ، وهناك من اعتبر الجمعية "مجرد اتفاقية بين شخصين أو

أكثر، يضعون وبصفة دائمة، معارفهم وقدراتهم من أجل تحقيق هدف معين بعيدا عن أي ربح شخصي").

أما من الناحية التشريعية فقد عرّف القانون الفرنسي 1901 الجمعية على أنها " اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم ونشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم " ، وقد استلهم المشرع الجزائري تعريفه للجمعية من التعريف الفرنسي

حيث عرف القانون الجزائري رقم 90-31 للجمعيات المؤرخ بتاريخ4 ديسمبر1990 الصادر في الجريدة الرسمية الجمعية بأنها "اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص ."

وطبقا لهذه التعاريف فيمكن أن نحصر أهم خصائص التنظيمات الجمعوية في مايلي :

أ-الطوعية: تشير طبيعة المفهوم إلى الجوهر الفلسفي للعمل التطوعي وهو فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي .وعليه فالانتماء لمنضمات المجتمع المدني هو انتماء قائم على الإرادة الحرة للإفراد وطبعا فان عنصر الطوعية يشمل عنصرين ضمنيين هما الحرية والمواطنة.

ب– التنظيم: إن كل جماعة بشرية تربط بين أفرادها أفكار مشتركة وتسعى إلى تحقيقها أو الدفاع عنها يجب أن تنتظم في إطار هيكل تنظيمي وفق المعايير التي تنص عليها القوانين .

ج– الأهداف والغايات: التنظيمات المشكلة للمجتمع المدني بتنوعها وعلى رأسها الجمعيات تجتمع في نقطة مشتركة تتمثل أساسا في وجود غايات أو أهداف تسعى لتحقيقها، سواء كانت هذه الأهداف مرتبطة بالأعضاء أو بالأغلبية العظمى للمجتمع.

ح–الاستقلالية: كل الدراسات التي تناولت مفهوم الجمعيات، أدرجت عنصر الاستقلالية التي تتسم بها هذه التنظيمات عن الدولة وأجهزتها الرسمية، وتتجسد هذه الاستقلالية في كافة النواحي المالية والإدارية والتنظيمية حتى تتفادى هذه المؤسسات التبعية للسلطة.

خ–عدم الربحية: إن جوهر عمل التنظيمات الجمعوية يكمن في عدم السعي إلى الربح الخاص الذي يعود على فئة محددة أما إذا مارست المؤسسات أعمال اقتصادية بهدف تدوير الربح لصالح المؤسسة في خدمة النفع العام فهذا جائز في معظم تشريعات البلدان المتقدمة .

وتجدر الإشارة إلى أن للجمعية عدة تسميات مختلفة باختلاف البلدان وهذا وفق النظام السياسي المعتمد والنسق الثقافي والاجتماعي السائد فيها ،ففي المشرق العربي تضاف كلمة الأهلية للجمعية لتصبح تسمية الجمعيات الأهلية وفي دول الخليج يطلق عليها تسمية الجمعيات ذات النفع العام وفي الولايات المتحدة الأمريكية أحيانا يطلق عليها القطاع الثالث على أساس أن الدولة هي القطاع الأول والقطاع الخاص هو القطاع الثاني كما نجد تسمية الجمعيات التطوعية الخاصة آو القطاع المستقل أو القطاع المعفى من الضرائب (مدحت محمد ، 2007 ، الصفحات : 81-82)

2- مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة) وظهوره كان بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول دول عديدة على استقلالها السياسي ،وكاجتهاد من المجتمع الدولي الذي حاول أن يجد لهذه الدول حلا للخروج من حالة التخلف وتقليص الهوة بينها وبين الدول المتقدمة و يقصد بهذا المفهوم كما جاء في التعريف الرسمي للأمم المتحدة سنة 1956 على انه "مجموعة من العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات المحلية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ،وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين إحداهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة والمساعدات الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية" .

لكن مع الانعكاسات السلبية الكثيرة لنظام الرأسمالي خاصة على البيئة لم يعد هذا المفهوم يخص فقط الدول النامية وإنما شمل حتى الدول المتقدمة التي عادت تهدد مصير الأجيال القادمة من خلال استغلالها المفرط للموارد الطبيعية والنفايات الصناعية التي باتت تهدد العيش في الأرض من خلال الاحتباس الحراري وكذا غياب العدالة الاجتماعية وظهور الجريمة وارتفاع نسبة البطالة ، هذا ما يشير إليه تعريف رئيسة وزراء النرويج براندتلاند Brundtland التي ترأست اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 للتنمية المستدامة على أنها "عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم " (ريدة ديب ، 2009 ، الصفحة : 488)

3- أبعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة عدة أبعاد حصرتها لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992 في ثلاثة أبعاد :

أ- البعد الاقتصاد حيث تهدف التنمية إلى تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج ،ورفع معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يعكسه المؤشر الاقتصادي المعروف بمتوسط الدخل السنوي للفرد ،وتبني سياسات اقتصادية جديدة تعمل على الاستثمار في الطاقات المتجددة والاستخدام العقلاني للموارد الآيلة للزوال .

ب- البعد الاجتماعي والذي يشمل مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية وهي تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء وانخفاض معدل البطالة الذي يعكس عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل **(Saida HENNI,2004)**، والمساواة في النوع الاجتماعي من خلال مساواة في أجور النساء والرجال علما أن مثل هذا المؤشر مازالت بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تجتهد في تحقيقه رغم تجسيده في بعض الدول النامية مثل الجزائر ،إضافة إلى هذا نجد مؤشر التعليم من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري عن طريق نظام تعليمي يعمل على تشجيع التعليم والبحث العلمي ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة المتمدرسين في جميع الأطوار الابتدائي، المتوسط الثانوي والجامعي ونسبة الكبار المتعلمين في المجتمع أو ما يعرف بمحو الأمية ومن خلال الميزانية التي تخصصها كل دولة للبحث العلمي.

إلى ذلك نجد مؤشر الصحة العامة التي تقاس من خلال معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات والعمر المتوقع عند الولادة وأيضا من خلال الرعاية الصحية ونوعية الخدمات الصحية التي تقاس نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية . من مؤشرات التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي أيضا مدى تحقيق الأمن الاجتماعي والذي يتم قياسه من خلال عدد الجرائم المسجلة لكل 100الف شخص من سكان الدولة ومكافحة الفساد . (مأمون احمد ، 2012 ، الصفحة : 61) .

من أهم المؤشرات أيضا في هذا البعد الاجتماعي لتنمية المستدامة ،هو تنمية روح المشاركة لدى الأفراد في هذه المشاريع التنموية من خلال توليد الشعور بالانتماء للمجتمع أو ما يعرف بمبدأ المواطنة وهذا المؤشر جد مهم في معرفة مساحة الديمقراطية في أي مجتمع من خلال المساحة التي تمنحها الدولة لمواطنيها في إشراكهم في تطبيق المشاريع التنموية من خلال مساهمتهم في خلق مبادرات في إطار ما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي .

ج- البعد البيئي : تعمل مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا البيئية في تحقيق مبدأ العدالة بين الأجيال والمحافظة على مستقبل الأجيال القادمة من خلال الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من استخدم المبيدات والمخصبات الزراعية ، أيضا الحفاظ على المساحات الخضراء ومحاربة التصحر وقطع الأشجار وتحقيق الأمن الغذائي ، حيث يعمل الاقتصاد الاجتماعي عن طريق الجمعيات الزراعية المحلية مثلا على تنمية التجارة المحلية التي تقدم حلولا بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير والحفاظ على الموارد غير المتجددة والابتكار في استخدام الموارد المتجددة ،وباستطاعة الاقتصاد الاجتماعي أيضا تفعيل الاقتصاد المنزلي من خلال تقديم المساعدة المالية للفاعلين في هذا الاقتصاد كالنساء اللاتي يساهمن في تطوير الاقتصاد المحلي من خلال تطوير الحرف المهنية كالنسيج وصناعة الأواني الفخارية .

3 - مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

لقد ظهر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي الذي يجمع في الحقيقية بين مجالين مختلفين هما المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي كمحاولة لمقاومة إفرازات السوق الحر لنظام الرأسمالي الذي يحتكم إلى منطق العرض والطلب وفق معيار الربحية والمردودية من خلال إيجاد منظمات تضامنية مهيكلة كالتعاونيات والروابط والاتحادات وكلها تنظيمات أهلية تجعل من الاقتصاد التضامني أداة لتحسين الكفاءة الإنتاجية للفئات الاجتماعية الهشة والأسر ذات الدخل الضعيف (فتحي الجراي ، 2008 ، الصفحة : 50) ولهذا نجد تسميات أخرى مرادفة لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي مثل الاقتصاد التضامني أو الاقتصاد الشعبي ، وهي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس ، حيث الهدف الأساسي منه يتمثل في إنتاج السلع والخدمات وتلبية احتياجات الناس من طرف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والمتمثلة في التعاونيات ومنظمات التجارة العادلة والجمعيات وليس تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي (الاسكوا ، 2014) .

وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي هو جامع لكل من المنشآت و المنظمات ولاسيما التعاونيات ومجتمعات المنفعة التآزرية والرابطات والمؤسسات والمنشآت الاجتماعية التي تتميز خصوصا بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية " (منظمة العمل،2011 ، الصفحة :02)

ويعرف المركز الفرنسي للتوثيق في الاقتصاد والمالية (CEDEF) الاقتصاد الاجتماعي و التضامني على انه "ذلك القطاع المتكون من مجموعة المؤسسات الناشطة تحت الشكل القانوني للتعاضديات و

التعاونيات و الجمعيات و المؤسسات المانحة، تتميز بنظام داخلي و إجمالي نشاط يرتكز على مبدأ التضامن و الفعالية الاجتماعية

أربعة مبادئ يتميز بها الاقتصاد الاجتماعي ممكن استقرائها من هذه التعاريف الأخيرة وهي :

المبدأ الأول: الغرض من الخدمة هو خدمة الأعضاء أو الجماعة بدلاً من الربح، يعني الخدمة المقدمة هي التي تحفز النشاط.

المبدأ الثاني: استقلالية الإدارة أو التسيير ،وهذه هي الخصوصية التي تميز الاقتصاد الاجتماعي عن إنتاج السلع والخدمات من قبل السلطات العامة.

المبدأ الثالث: عملية اتخاذ القرار ديمقراطي في إطار تسيير جماعي مبني على مبدأ أساسي هو "الرجل = صوت" وليس الفعل= الصوت"

المبدأ الرابع: الهدف من الاقتصاد الاجتماعي هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الأرباح (BrunoHautenne,2004)

ثانيا –التنظيمات التقليدية ومساهمتها في الاقتصاد الاجتماعي في المجتمع الجزائري

ظهور التنظيمات التي تعمل في إطار مبادئ الاقتصاد الاجتماعي في المجتمع الجزائري لم يكن وليد الساعة ،وإنما تعود الى حقبة التواجد العثماني ومرحلة الاحتلال الفرنسي أين التف الأهالي حول المرجعيات الدينية والثقافية لحمايتهم من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية القاهرة وكأمثلة على هذه التنظيمات نجد :

1- **تنظيم ثاجماعث** : وهو تنظيم تواجد على مستوى الأرياف الجزائرية خاصة في منطقة القبائل و يقوم أساسا على تسيير و تنظيم شؤون القرية عن طريق التويزة, التي هي عبارة عن عمل تطوعي من أجل تبادل الجهود لأداء مهام ذات المصلحة الجماعية, كالتهيئة المعمارية (l'assainissement) للقرية أو تنقية آبار المياه وكذلك الحرث ، البذر ، الحصاد ، ولا يزال هذا الشكل للعمل التطوعي مستمر إلى يومنا هذا في مناطق عدة من الجزائر. و نجد نفس التنظيم عند الميزاب في غرداية تحت اسم " المجلس " و الذي يتمتع بسلطة قوية في تسيير المدينة و عند طوارق تندوف والطاسلي نجد تنظيم يسمى "المنقال " و الذي يتمتع بسلطة أخلاقية وروحية (Abdelkader lakjaa,2000).

2- **مؤسسة الوقف** : هي مؤسسة للنفع العام تقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية من مساعدات طبية وتعليم و بناء مستشفيات و مساكن و مطاعم شعبية, التي يوفر فيها الطعام للفقراء و المحتاجين،

و تقوم فكرة الوقف على مبدأ شرعي يجسده حديث الرسول(ص):"إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" و الصدقة الجارية فسرها العلماء بالوقف و هو مبدأ يعبر أساسا عن إرادة الخير في الإنسان المسلم و إحساسه بالتضامن مع مجتمعه. و يمكن القول أن معظم المؤسسات التي تأسست في هذه الفترة من مستشفيات و زوايا و مساجد, نشأت و استمرت بفعل الدعم الذي أمنته لها مؤسسة الوقف، ومن بين المؤسسات المنبثقة عن مؤسسة الأوقاف نجد مؤسسة " سبل الخيرات " التي أنشئت سنة 1584 من طرف شعبان خوجة التركي, و كانت أموالها تساهم في بناء المساجد والزوايا و تتكفل بدفع مرتبات حوالي ثمانية و ثمانين طالبا أو قارئا ملتحقين بالمساجد التي تحت إدارتها, و كذا توزيع الصدقات على الفقراء و المساكين .

ساهمت أشكال التضامن هذه في تعزيز الروابط الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ومكافحة جميع أشكال الفقر التي افرزها الواقع الاقتصادي المزري لتلك الفترة وعملت على الحفاظ على التوازن المجتمعي وحماية هويته ووجوده ، وقد ساهم القانون الفرنسي للجمعيات سنة 1901والذي امتد إلى الجزائر بحكم أنها مقاطعة من المقاطعات الفرنسية في تشجيع الجزائريين لإنشاء جمعيات أغلبها مقامة في المجال الرياضي و الفني وهو غطاء كانت تتخذه الجمعيات الأهلية لحماية نفسها حتى لا تتعرض للحل من طرف السلطات الفرنسية، وتحقق أهدافها الحقيقية و المتمثلة خاصة في تقوية الروابط الاجتماعية و بعث الروح الوطنية.

ثالثا – التطور العددي للجمعيات في الجزائر ودورها في مواجهة التغيرات الاقتصادية بعد الاستقلال

انتهجت الجزائر في مرحلة الاستقلال سياسة اقتصادية، تعتمد أساسا على تحقيق معدل أقصى للتراكم الرأسمالي من خلال الثورة الصناعية و الثورة الزراعية، ومن ثم أصبح من الضروري أن يشارك الجميع في تحقيق هذا " المشروع الطموح " بما في ذلك التنظيمات الجمعوية ، و رغم تزايد عدد الجمعيات مقارنة بالفترة الاستعمارية حيث سجلت الإحصاءات الرسمية وجود 11000 جمعية مابين 1962-1987 أي بمعدل 440 جمعية سنويا(Abdelkader lakjaa,2000) لكنها لم تعطي لها أية أهمية و بقيت أنشطتها محصورة في المجالات الهامشية و كانت مشاركتها محتشمة بسبب ذهنيات الحزب الواحد الذي يرى أن مجالات العمل الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و غيره مدمجة في طبيعة النظام السياسي نفسه, الذي وعد الشعب بمرحلة جديدة هي مرحلة الرخاء الاجتماعي الذي تجسد في بعض الامتيازات التي تقوم عليها الحياة الكريمة منها التغطية الصحية ،توفير مناصب الشغل ،الرفع في الأجور، التعليم المجاني، وتدعيم أسعار المواد الأولية ، و بالتالي أصبحت الدولة دولة الرعاية ،هذا

الوضع أخرج تنظيمات المجتمع المدني و شكلها الجمعوي عن دورها كقوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التنمية.

بعد أحداث 5أكتوبر1988* تم إدخال إصلاحات اقتصادية و سياسية واسعة و التي توجت بدستور 1989 الذي كرس لمرحلة جديدة من التاريخ السياسي والاقتصادي للبلاد ، حيث تبنت الجزائر خيارات اقتصادية جاءت بحزمة من الإصلاحات تمثلت في إعادة الهيكلة وخصخصة المؤسسات ، كانت من نتائجها زيادة مديونية البلاد ، بحيث انتقلت من 18,5 مليار دولار عام 1985 إلى 28,6 مليار دولار عام 1989، الأمر الذي دفع بالجزائر خلال التسعينات للجوء إلى صندوق النقد الدولي واعتماد ثلاثة برامج استقرار وتصحيح هيكلي، الأول في 1989 أو ما يعرف بـ"ستاندباي"، والثاني في 1991 والثالث في 1994 مع برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية، والتي تسببت بعدها في اعتماد إجراءات قاسية أملاها صندوق النقد الدولي ، منها تخفيض قيمة الدينار الذي فقد أكثر من 40 %من قيمته، ،و تجميد آلة التوظيف ، فكان لهذه الإجراءات آثار وخيمة ترجمت في الواقع الاجتماعي من خلال تفاقم ظاهرة البطالة ، التي ارتفعت نسبتها من 9.1% سنة 1986 إلى 29.5% سنة1997بعد تسريح للعمال وغلق مؤسسات أو خوصصة بعضها، هذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة الفقر حيث بلغت نسبة 22%من مجموع السكان أي ما يقارب 6 ملايين من مجموع السكان إذا أخذنا بالتعريف الاستراتيجي لظاهرة الفقر "كشكل من أشكال النزع لوسائل العيش وفي مقدمتها العمل " (عروس ،2000، الصفحة : 81)

أمام هذه الأوضاع الصعبة ، برز دور التنظيمات الجمعوية كضرورة اجتماعية لمواجهة إفرازات الأزمة الاقتصادية وعلى رأسها الفقر والبطالة وهو الدور الذي أصر صندوق النقد الدولي أن تلعبه هذه التنظيمات من خلال الشرط الذي وضعته هذه الهيئة لتقديم القروض والمساعدات ، فشهد الواقع الجزائري انتشار سريع لتنظيمات المجتمع المدني (بوكابوس ،2000، الصفحة :75) بحيث شكلت المادة (39) من دستور1989 قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الاجتماع مع من يريد من الأفراد و كذلك الحق في تكوين و إنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة ، و بموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية و حرية إنشاء الأحزاب و إطلاق العمل التطوعي من خلال

* احتجاجات عارمة عمت الولايات الجزائرية استدعت تدخل الجيش لقمعها واهم أسبابها حسب المحللين الوضع المعيشي المتردي والبطالة المستشرية والاقتصاد المنهار وتفشي البيروقرطية

الجمعيات، وفق القانون الليبرالي الخاص بالجمعيات الأهلية 31/90 بتاريخ 4 ديسمبر 1990 ، الذي وسع فرصة تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات الدفاعية و الحقوقية والخيرية و الفنية و الثقافية و الدينية و المهنية. كان لهذا القانون اثر كبير في الانتشار الواسع لمنظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات حيث ازداد عددها من سنة 1987 إلى سنة 2002 بـ 55231 و هي زيادة مذهلة إذ علمنا أن عدد الجمعيات في سنة 1987 قد بلغ 11000جمعية في حين وصل العدد في 2002 إلى 66231 جمعية منها 890 جمعية وطنية

رابعا - واقع مساهمة الجمعيات في التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الاجتماعي في الجزائر

تؤكد آخر الإحصائيات حسب تصريحات المرصد الوطني لتنظيمات المجتمع المدني أن عدد الجمعيات في الجزائر يقارب 120 ألف جمعية ومنظمة معتمدة في ظل القانون الجديد للجمعيات 06/12 إلا انه تبقى هذه الأرقام مقارنة بتلك التي تعرفها أمريكا و أوروبا جد ضعيفة حسب ما تؤكده الإحصائيات ،ففي الولايات المتحدة الأمريكية يضم هذا القطاع ما يزيد عن 5،9 مليون منظمة خيرية تمكنت عام 2018 من جذب 889 بليون دولار تم توجيهها إلى تمويل مشروعات متنوعة من دور العبادة ومؤسسات تعليمية وصحية وقدمت العديد من المنح والخدمات الإنسانية ، أما فرنسا سنجد أن إحصائيات 2013 تؤكد على وجود حوالي 1.3مليون جمعية و68 ألف جمعية في طور النشأة, ويساهم المجال الجمعوي في عالم الشغل في هذا البلد بنسبة 25% حيث نجد ما يقارب المليونين موظف . ، وفي أوروبا توجد حوالي 8 مليون منظمة، ويشغل قطاع الجمعيات بكل أصنافه حوالي 9،5 مليون مواطن، ويشكل ما يربو عن 90 ٪من الناتج الإجمالي (LÉVESQU Benoît,1996)

بالنسبة للجزائر فان استمرار الأزمة الاقتصادية من خلال مؤشراتها المتمثلة خاصة في ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت 13.4 في 2021،وأيضا ارتفاع نسبة الفقر حيث صرحت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان على لسان رئيسها أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي حوالي 38 بالمائة من الجزائريين تدهورت وضعيتهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، أي أن كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش فقر مدقع وهو وضع مقلق يفضح السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال والتي تبنى على اقتصاد الريع الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الغير متجددة وعلى رأسها الذهب الأسود والغاز الطبيعي وعلى سعر البرميل الذي يعرف تقلبات مرتبطة باعتبارات اقتصادية تمليها الأسواق العالمية .

والوضع كذلك فان الدولة في كل مرة تلجا إلى حلول تحاول من خلالها تخفيف تبعات الأزمة ومن بينها إيجاد برامج تنموية تستهدف خاصة فئة الشباب لامتصاص البطالة بالشراكة مع التنظيمات المدنية وخاصة الجمعيات لكي تلعب دور الوسيط الذي يرسم البعد التشاركي في العملية التنموية الذي تريد الدولة أن تظهره خاصة أمام الهيآت الدولية كالاتحاد الأوروبي والمنظمات الغير حكومية التابعة للأمم المتحدة كدليل على التزامها أمام هذه الهيات بتنفيذ شروطها المتمثلة أساسا في تفعيل دور المجتمع المدني مقابل المساعدات المالية التي تقدمها لتمويل المشاريع التنموية ومن بين الأمثلة على هذه البرامج نجد برنامج دعم تشغيل الشباب PAJE , الذي وضع تحت إشراف وزارة العمل بالتعاون مع 14 وزارة أخرى والذي مول من طرف الاتحاد الأوروبي والجزائر بقيمة26 مليون أورو (23.5 مليون أورو مثلت المساهمة الأوروبية و 2.5 مليون أورو من الجانب الجزائري) بهدف رفع عقبة التمويل أمام المشاريع التنموية التي يطمح الشباب في إطلاقها وأيضا في تدعيم الجمعيات التي تعاني من أزمة التمويل لتجسيد أهداف تواجدها في الميدان خاصة تلك الموجهة لشباب الشريحة الواسعة في المجتمع.

هذا الدور الذي اسند للجمعيات في الحقيقة ، يتجسد من خلال توسطها بين الفرد والدولة ورفع انشغالات المواطنين للمسئولين و بينها وبين الأفراد وذلك من منطلق تحفيز ثقافة التشارك على مستوى خلق المبادرات واقتراح مشاريع انطلاقا من الاحتكاك بالميدان وتقدير احتياجات الفئات المستهدفة .وعليه نجد أن هذه الجمعيات تنشط في مجالات ذات الطابع الاجتماعي التضامني والتي تتكفل بالفئات الهشة مثل المعاقين ، النساء ،الشباب والتي تقترح مشاريع لتخفيف من حدة البطالة بالتنسيق مع الجهات الرسمية المتمثلة في الوزارات المعنية ومديرياتها الفرعية و خاصة مديرية الحركة الجمعوية ،بحيث تقترح الجمعيات مشاريع والتي تطرح أمام المديريات الفرعية للنشاط الاجتماعي لكل ولاية التي تحقق في مدى مطابقة هذه المشاريع مع الأهداف المسطرة للجمعيات ثم ترفع إلى الوزارة الوصية لدعم المشروع أو رفضه وهذا حسب تقديرات الجهة الوصية مع إعطاء الأولوية للمشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي سيما تلك الموجهة منها لاستقطاب أكبر عدد من الشباب ، لكن رغم أهمية هذه السياسات والمشاريع التي تقترحا الدولة إلا أن فعالية وانتعاش الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر يبقى محدود وذلك لعدة أسباب سنناقشها في العنصر التالي :

خامسا - معيقات العمل الجمعوي في المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة

هناك جملة من العراقيل التي تقف أمام هذه التنظيمات الجمعوية لكي تكون قوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التنمية المستدامة من خلال إطلاق مبادرات ابتكاريه وريادية وتولي مسؤولية المبادرات وامتلاك زمامها وسنختزلها في النقاط التالية :(سفاصن سعيدة،2015، الصفحات : 363-364)

طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمنظمات المدنية وخاصة الجمعيات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا هي علاقات عرفت تجاذبا بين الشدة والرخاء بين القبول والرفض وكل هذه الحالات يمكن تفسيرها من خلال تخوف السلطة من الطابع الذي يتميز به المجتمع المدني و المتمثل في القدرة على التوغل و سرعة الانتشار ، في حين لا تستطيع السلطة تركه ينتشر بهذه السرعة ، و بالتالي فهي تحاول أن تراقب هذه التنظيمات حتى لا تكتسح الساحة العمومية ومن ثم يصعب التحكم فيها.

ضالة التمويل المقدم للجمعيات :إن الخاصية التي تمتاز بها الجمعية بحكم أنها منظمة غير ربحية تقف عائقا أمام التفكير في مشاريع تنموية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تمتلكها ،فالدعم المادي لمثل هذه المنظمات كما هو الحال في الجزائر وكما تنص عليه المادة 29 من قانون الجمعيات 06/12 يقتصر على اشتراكات الأعضاء و المداخل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية والهبات النقدية والعينية والوصايا ومداخل جمع التبرعات والإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

بالنسبة لتمويل الخارجي الذي تتلقاه هذه الجمعيات في إطار تمويل المشاريع التنموية التي تدعمه المنظمات الدولية كالاتحاد الأوربي أو اليونسكو أو الاسكوا ، فهو معرض أيضا للقيود التي تفرضها الدولة من خلال المادة 30من القانون 06/12 والتي تؤكد رفض كل المساعدات التي تقدمها هذه الجهات ما لم تكن في إطار التعاون والشراكة والتي تكون محل اتفاقيات بين حكومة الجمعية الأجنبية وحكومة الجزائر.

الطابع التقليدي الخيري ولمناسباتي الذي يتسم به العمل الجمعوي والذي ينحصر نشاطه في تلك المعونات التي تقدمها الجمعيات في المناسبات الدينية والمتمثلة في قفة رمضان أو كسوة العيد أو في المناسبات الاجتماعية كمشروع الزواج الجماعي أو الختان الجماعي ...الخ وهذا اعتمادا على ما يقدمه المحسنين والمتبرعين ،وبانتهاء هذه المناسبات تخمد الجمعية ولا نرى لها اثر في الميدان ،ومن ثم غياب استراتيجيه تنموية تعتمد أفكار مبتكرة تطور الأسلوب التقليدي إلى أسلوب إنتاجي و تحول المستفيدين من تلك المعونات إلى فئات منتجة ،فتكرس بذلك الجمعية فكرة التمكين الذي يرتكز عليها الاقتصاد الاجتماعي بدل تقديم المساعدات الخيرية .

غلبة الكم على الكيف : حسب الإحصائيات الأخيرة لمرصد المجتمع المدني تظم الساحة الجمعوية ما يقارب 120 ألف جمعية ومنظمة , إلا أن نسبة الجمعيات الفاعلة لا تتعدى 3 %و هذا ما تؤكده العديد من الدراسات الميدانية والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية وهذا ما يطعن في مصداقية هذه التنظيمات ويهدد الجمعيات الفاعلة في الميدان .

خاتمة

التنمية المستدامة هي عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها القطاعات الثلاث :القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الثالث الذي يجسده المجتمع المدني من خلال الجمعيات ، ومن خلال ماتم تناوله في هذه المداخلة فان موقع هذه التنظيمات في العملية التنموية في المجتمع الجزائري مازال هشا رغم التصريحات الرسمية التي توحي بوجود إرادة سياسية في إشراك هذا القطاع الثالث في العملية التنموية إلا أن السلطة مازالت تعامل المجتمع المدني على انه الدرع الواقي في وقت الأزمات عوض أن تعامله على انه شريك اجتماعي ناضج ومسئول خاصة أمام التحديات الاقتصادية الراهنة للبلاد ،التي تفرض على التنظيمات الجمعوية أن تطور من إمكانياتها وتفعل دورها وتحين استراتجياتها للوصول إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفا وتهميشا ، فالتجربة الجزائرية في الاقتصاد الاجتماعي لم تنجح في تطوير مبادرات كتلك التي حققت في بعض تجارب بلدان أخرى مثل بلدان أمريكا اللاتينية مثل الإكوادور الذي ساهم إلى حد كبير في تحويل القطاع غير المهيكل إلى قطاع مهيكل، وفنزويلا التي شهدت زيادة كبيرة في عدد التعاونيات منذ صدور قانون عام 2001 الخاص بالجمعيات التعاونية الذي يسر إنشاء جمعيات جديدة وضمن حماية الدولة في حماية التعاونيات .

قائمة المراجع

1- ابن منضور،لسان العرب المحيط ،(1970) المجلد الأول ، دار لسان العرب ، بيروت ، لبنان

2- محمد عاطف غيث(1979)، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

3- أحمد زكي بدوي ،(1982) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة لبنان،بيروت

4- محمد زين العابدين،(2011) مؤسسات المجتمع المدني ،الواقع والطموح ،دار عالم الثقافة ،ط1،عمان الأردن

5- مدحت محمد ابو النصر ،(2007) ادارة منظمات المجتمع المدني دراسة في الجمعيات الاهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية القيادة والتطوع والتشبيك والجودة ، ط1 ، ايترك للنشر والتوزيع

6- و ريدة ديب سلمان مهنا ،(2009) التخطيط من اجل التنمية المستدامة ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد 25،العدد 1،سوريا

7- فتحي الجراي(2008) "الاقتصاد التضامني وحركية المجتمع المدني في تونس " أشغال الندوة الدولية التي نظمها المعهد يومي 15-16 نوفمبر " الاقتصاد التضامني ، المكاسب والرهانات " المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية ، وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين ، بالخارج ، تونس ،

8- ناصر الدين سعيدوني,(1979)النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.

9- عروس الزبير,"المجتمع المدني: الأداة ،الرأي و الفقراء الجدد" ،في الحركة الجمعوية بالجزائر الواقع والافاق ،كراريس مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية ، رقم 53 2000

10 -بوكابوس أحمد, (2000)"التنظيم الجمعوي و المجتمع المدني " في الحركة الجمعوية بالجزائر الواقع و الآفاق،كراريس مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، رقم 53 .

11- غنية بن حركو ،عبد الحليم مسيعي ،(2022)، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجزائر دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني PAJE، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية المجلد6 العدد 1افريل

12- الاسكوا،(2014)" الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة "مجلة الأمم المتحدة ، سلسلة السياسات العامة العدد 4.

13- منظمة العمل الدولية (2011)،"مناقشة مواضيعية موازية :الخروج من السمة غير المنظمة " الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر ،جوهانزبرغ جنوب افريقيا 11.14 اكتوبر

14- سفاصن سعيدة ، (2015)،ماهية المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية للجمعيات بولاية الجلفة ، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة زيا عاشور الجلفة

15- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (1990)العدد 53 ليوم الاربعاء ديسمبر

16- مأمون احمد محمد النور ،(2012) " التنمية المستدامة " مجلة الأمن والحياة ،العدد361 مايو في **https://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/57767** تاريخ تصفح الموقع 2023/04/14

17- الشروق اونلاين "15 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر " 2019/02/15 في https://www.echoroukonline.com/ تاريخ التصفح 2023/04/14

18- Charles Débâche et Jaque Bourdon, les associations ,PUF ,collection Que sais-je ?paris .

19- Lakjaa Abdelkader ,(2000) vie associative et urbanisation en Algérie, in le mouvement associatif en Algérie: réalité et perspectives, cahiers du CREAD №53, 3em trimestre, Alger,

20- Solange Passaris, Guy Raffi, les associations, édition la découverte, paris, 1984

21- Saida HENNI,(2004) Inégalités sociales, croissance et développement durable, Université de BORDEAUX IV, Université de Versailles Saint-Quentin En Yvelines « C3ED », septembre

22- « Qu'est-ce que l'économie sociale et solidaire ? (s.d.). Consulté le29/04/2023, sur , économie.gow.f: https://bit.ly/39xjcn5